اتجاهات جديدة
في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية
في الساحة الفلسطينية

د. زياد أبو عمرو

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

اتجاهات جديدة

في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية

د. زياد أبو عمرو

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس - مؤسسة PASSIA، مؤسسة أكاديمية أهلية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، تهدف من خلال برامجها السنوية والدورية الى تعميم الفائدة من المعلومة والتحليل الموضوعي واعداد ونشر بحوث ودراسات متخصصة وعقد دورات تدريب وتعلم في الشؤون الدولية والمساهمة في لقاءات ومؤتمرات حول المسألة الفلسطينية وخصوصيتها الوطنية وإطارها القومي العربي وبعدها الانساني والدولي، والاسهام في توظيف هذا الجهد الاكاديمي لخدمة قضايا العدل والسلام.

إن ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أو العاملين فيها. وقد قدم الباحث الدكتور زياد أبو عمرو، المحاضر في جامعة بيرزيت، هذه الدراسة لبرنامج البحوث في الجمعية الذي يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في اعداد البحوث في إطار من الحرية الأكاديمية.

Dr. Ziad Abu-Amr
Emerging Trends in Palestine Strategic
Political Thinking and Practice

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

الطبعة الأولى - كانون أول ١٩٩٢
الطبعة الثانية - كانون اول ١٩٩٦
PASSIA Publication
First Edition - December 1992
Second Edition - December 1996

PASSIA
Tel: (02)6264426 Fax: (02)6282819
P.O.Box 19545 - East Jerusalem

المحتويات

المقدمة	٤
التحولات الجديدة	٥
أولا : التحول من النقاء الايديولوجي او الثورية المثالية الى الواقعية او البراغماتية السياسية	٦
ثانيا : التحول في اشكال وأساليب النضال والممارسة السياسية	١٣
ثالثا : بروز العمل الاسلامي وتغير موازين القوى داخل الارض المحتلة	١٥
رابعا : تضعضع صورة ومكانة م.ت.ف. وفصائلها	١٩
خامسا : تعاظم دور وأهمية "الداخل" في مواجهة "الخارج" الفلسطيني	٢٥
سادسا : اعادة تهيئة دور الاردن فلسطينيا	٢٧
سابعا : تراجع عملية التحول الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني	٢٩
خاتمة	٣١
الهوامش	٣٢

مقدمة

إن الحديث عن اتجاهات جديدة او تحولات في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية لا يعني بالضرورة زوال ما هو قائم من اتجاهات، فقد تنشأ الاتجاهات الجديدة وتتعايش مع الاتجاهات القديمة في حالة من التفاعل او التناحر، وبفضل مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية تتحقق هيمنة الجديد على القديم او العكس.

وتركز هذه الدراسة بشكل اساسي على الوضع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. ويجري التعرض للوضع الفلسطيني في الخارج بمقدار ما تقتضيه معالجة الوضع في الداخل، وان الاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة هي استنتاجات أولية او تجريبية (tentative) قد تكون بحاجة الى المزيد من التمحيص والتدقيق. وحيث ان الاتجاهات الجديدة او التحولات المقترحة هي في طور التكوين، فانه من الصعب تحديد ملامحها النهائية او آفاقها او عمقها. ولان الاتجاهات الجديدة هي في طور التكوين ايضا، فان عملية التأثير فيها او تعطيلها او انتكاسها ذاتيا ليست بالأمر المستبعد او المستحيل، وخاصة في ظل الاوضاع المتقلبة او المتحركة دوما التي تمر بها الساحة الفلسطينية. ومن الممكن وقوع بعض الاحداث، او وجود بعض الشواهد المغايرة في الاتجاه او الدلالة للاتجاه العام لتحول ما، ولكن المهم في هذه الحالة هو الاتجاه العام ذاته للتحول المقترح. ويجري استخدام كلمة "استراتيجي" في هذه الدراسة للاشارة الى تلك الاتجاهات الجديدة او التحولات التي تتسم بالشمولية والعمق والأثر البالغ والديمومة النسبية.

إن بعض الاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة قد تثير القلق او عدم الارتياح في الاوساط الفلسطينية ولكنها تعكس واقعا قائما وظروفا موضوعية نجمت عن تطورات محلية واقليمية ودولية، هناك شبه اجماع بأنها لم تكن لصالح الشعب الفلسطيني. لذلك فمن الطبيعي الا تكون نتائج هذه التطورات السلبية مبعثا للتفاؤل. ومن أهم هذه التطورات ما يلي:

(أ) انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية وقيام نظام عالمي اميركي احادي القطبية (على الأقل في الوقت الراهن) وما ترتب على ذلك من اختلال في

موازين القوى المحلية والاقليمية والدولية لصالح خصوم الفلسطينيين.

(ب) حرب الخليج ونتائجها المدمرة وتداعياتها على الوضع الفلسطيني.

(ج) التراجع الذي أصاب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.

(د) الشروط القاسية التي دخل الفلسطينيون بموجبها المفاوضات مع اسرائيل.

ونتيجة لهذه التطورات السلبية، وخاصة حرب الخليج وبعد ذلك المشاركة الفلسطينية في المفاوضات دون الاستناد الى اجماع وطني، نشأ في الارض المحتلة حالة من الاعتلال الوطني (national malaise) سوف يتم التعرض لبعض مظاهرها في موقع لاحق من هذه الدراسة.

التحولات الجديدة

إن الاتجاهات الجديدة او التحولات او المستجدات في التفكير والممارسة السياسية الفلسطينية تتمثل في النقاط التالية :

(١) التحول من النقاء الايديولوجي (ideological purity) او الثورية المثالية الى الواقعية او البراغماتية السياسية.

(٢) التحول في اشكال وأساليب النضال الفلسطيني.

(٣) بروز العامل الاسلامي وتغير موازين القوى داخل الارض المحتلة.

(٤) تضعضع صورة ومكانة م.ت.ف. وفصائلها.

(٥) تعاظم دور وأهمية "الداخل" الفلسطيني في مواجهة "الخارج" الفلسطيني. (ان هذا التقسيم ليس سياسيا بل استخدم لاغراض التحليل فقط).

(٦) اعادة تهيئة الدور الاردني فلسطينيا.

(٧) تراجع عملية التحول الاجتماعي في الارض المحتلة.

أولا: التحول من النقاء الايديولوجي او الثورية المثالية الى الواقعية او البراغماتية السياسية

ان المتتبع للتطور والتفكير السياسي الفلسطيني يجد انه لم يكن في يوم من الايام تفكيرا جامدا. فعلى الرغم من الجرعات الايديولوجية والانشائية القوية التي احتواها هذا التفكير، نجد انه ظل مرنا وتستر في كثير مما تبناه من مواقف متحولة وراء مفهوم التكتيك السياسي او المرحلية (الحل المرحلي).

ولو عدنا الى بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية سنجد آثارا لمثل هذا النمط من التفكير. على سبيل المثال لا الحصر تورد احدى ادبيات حركة فتح في اواخر الخمسينات اشارة الى ضرورة اقامة كيان فلسطيني في الاراضي التي ظلت خاضعة للسيطرة العربية بعد ضياع فلسطين - والمقصود هنا هو الضفة الغربية وقطاع غزة(١). لكن التحول الفعلي والواضح في التفكير الفلسطيني نحو البراغماتية حدث في العام ١٩٧٤/١٩٧٣ عندما تبنت الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها م.ت.ف. مفهوم "السلطة الوطنية" الذي تحول فيما بعد الى مفهوم "الدولة الفلسطينية". وقد جاء هذه المفهوم ليحل محل مفهوم "تحرير كامل التراب" واقامة "الدولة الديمقراطية العلمانية". وكانت حرب عام ١٩٧٣ ونتائجها هي التي أكدت أن هذه الحرب لم تكشف فقط محدودية الخيار العسكري العربي، بل كشفت ايضا محدودية الكفاح المسلح الفلسطيني، على الأقل بالطريقة التي مورس بها، كأسلوب رئيسي لتحرير فلسطين. فقد كان أقصى ما استطاعت مصر وسوريا، وهما القوتان العربيتان العسكريتان الرئيسيتان المجاورتان لاسرائيل، تحقيقه بعد هجوم مفاجىء على اسرائيل هو انجاز متواضع للغاية تمثل في "كسر حاجز الخوف" من اسرائيل. وكان من نتائج هذه الحرب ان احتلت اسرائيل المزيد من الاراضي العربية.

لكن الأهم من ذلك هو أن هذه الحرب ونتائجها فتحت المجال أمام التفكير الجدي بالحلول السياسية والدبلوماسية وتجسد هذا التفكير في انعقاد مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣، وفي عقد اتفاقيات فصل القوات بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٤، وبين سوريا واسرائيل في عام ١٩٧٥/١٩٧٤. كما تجسد بشكل أهم في تحقيق صلح منفرد بين مصر واسرائيل (اتفاقيات كامب ديفيد) الذي كان من نتائجه اخراج مصر من الحسابات العسكرية العربية والفلسطينية. عزز الغاء دور مصر كدولة من دول

المواجهة مع اسرائيل، بالاضافة الى مجموعة من التطورات الأخرى، التحول نحو التفكير البراغماتي في الساحة الفلسطينية. وكان خروج م.ت.ف. من بيروت من اهم هذه التطورات، اذ انه شكل نقطة تحول رئيسية في التفكير السياسي الفلسطيني. فخسارة بيروت افقدت الحركة الوطنية الفلسطينية اهم ساحاتها الخارجية. كما ان خسارة بيروت اضعفت م.ت.ف.، وابعدتها عن تحقيق اهدافها المعلنة، وجعلتها اكثر استعدادا للتعامل مع اطروحات ومواقف لم تكن على استعداد لقبولها من قبل. وعلى سبيل المثال لا الحصر رفضت م.ت.ف. مقررات مؤتمر فاس الأول عام ١٩٨١ قبل غزو لبنان بسبب دعوة هذه المقررات الضمنية الى الاعتراف باسرائيل. ولكن م.ت.ف. عادت وقبلت عام ١٩٨٢ بمقررات مؤتمر فاس الثاني الداعية الى نفس الأمر، والفرق هنا هو ان مؤتمر فاس الثاني عقد بعد خروج م.ت.ف من بيروت.

من ناحية اخرى، كانت خسارة بيروت بداية لتحول الارض المحتلة لكي تصبح الساحة الرئيسية للنضال الفلسطيني. فعلى هذه الساحة يوجد الاحتلال الاسرائيلي جاثما، ولم يكن بامكان الفلسطينيين في الداخل او الخارج تجاهل مثل هذا الواقع. وعلى ضوء ذلك وفي السنوات اللاحقة، وفي ظل تعثر الاطروحات الثورية، بدأت تتوالى الاطروحات والمواقف التي تعكس قدرا أكبر من التحول الايديولوجي الى البراغماتية السياسية.

فقد بدأت فكرة قيام دولة فلسطينية (في الضفة الغربية وقطاع غزة) تعيش جنبا الى جنب وفي سلام مع اسرائيل تلقى رواجا اكبر داخل الارض المحتلة وخارجها. وفي الداخل وصل التفكير البراغماتي حدوده القصوى في الاطروحات التي نادت بالعيش في دولة ثنائية القومية(٢). أما في الخارج فقد عبر التفكير البراغماتي الفلسطيني عن نفسه في اوضح الصور في اتفاق عمان لعام ١٩٨٥ الذي نص على اقامة كونفدرالية اردنية-فلسطينية، على ان يتاح للفلسطينيين ممارسة حقهم في تقرير المصير في اطار هذه الكونفدرالية.

وفي السنوات الخمس الأخيرة اخذ التفكير البراغماتي الفلسطيني منعطفا حادا. وكان ذلك نتيجة لمجموعة من الأحداث والتطورات التي لا يزال أثرها ساريا حتى الآن. وتتمثل هذه الاحداث والتطورات في ما يلي :

(١) انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي: ادى هذا الانهيار الى فقدان الفلسطينيين لحليفهم الاستراتيجي. وكما هو معروف قام الاتحاد السوفياتي سابقا

ودول المعسكر الاشتراكي، وعلى مدى اكثر من عقدين من الزمان، بتقديم كافة اشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والايديولوجي والمعنوي واللوجستي والمادي. ولم يقتصر الأمر على انهيار الكتلة الشرقية وفقدانها كحليف للفلسطينيين، بل تحولت معظم الدول المنبثقة عن الوضع القديم الى دول صديقة او حليفة لاسرائيل. ومن ناحية اخرى ونتيجة لهذا الانهيار أصبحت الولايات المتحدة الاميركية، الحليفة الاستراتيجية لاسرائيل، القوة العظمى الوحيدة في العالم.

وأمام عدم القدرة على مواجهة نظام عالمي جديد يقوده أعداء الفلسطينيين التقليديون (اميركا على المستوى العالمي واسرائيل على مستوى المنطقة)، وجد الفلسطينيون انفسهم في وضع مكشوف. فهناك من اعتقد منهم بامكانية ايجاد الثغرات في "نظام اميركا الجديد" ومحاولة كسب الوقت وايجاد البدائل حتى يخرج الفلسطينيون من الوضع الذي هم فيه بأقل قدر من الخسائر. وهناك، من ناحية اخرى، من اعتقد بعدم امكانية التصدي "للقدر الاميركي المحتوم"، وبالتالي اعتقد بضرورة ان يجد الفلسطينيون لانفسهم مكانا في النظام الجديد يكون هدف الحد الأدنى منه المحافظة على البقاء. وكان على اصحاب الرأي الأخير هذا، وهم اصحاب الرأي المتنفذ في القيادة الفلسطينية ان يغيروا الكثير من المواقف السياسية القديمة حتى يضمنوا، ومن وجهة نظرهم، مكانا مقبولا للفلسطينيين في "النظام العالمي الجديد".

(٢) الانتفاضة : تعتبر الانتفاضة من اهم التطورات التي احدثت الكثير من الآثار والتحولات في الجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية. لقد احدثت الانتفاضة، على النحو الذي سارت عليه وتطورت به، تحولا في الادراك السياسي الفلسطيني. ومن الواضح ان الانتفاضة كشفت عن الطاقات والقدرات الهائلة الكامنة لدى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، ولكنها كشفت ايضا عن محدودية القدرة او القوة الفلسطينية في مواجهة اسرائيل. وربما يكون قد تسلل الى ادارك الفلسطينيين، بعد سنوات من الانتفاضة وما صاحبها من تضحيات، الشك في قدرتهم بمفردهم على اجبار اسرائيل على الاستجابة لمطالبهم الوطنية كما يفهمونها. فاسرائيل لم تتراجع عن مواقفها السابقة المتمثلة في التنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية المعروفة حتى عندما وصلت الانتفاضة الى اوجها (هناك بالطبع من يعتقد بأنه كان بالامكان تطوير الانتفاضة لتأخذ مناح مختلفة، ولكن هذا كما هو معروف لم يحدث). ومن غير المحتمل ان تتراجع اسرائيل الآن بعد ان اصاب الانتفاضة ما اصابها من الضعف. كما فقد الفلسطينيون الأمل في امكانية قيام الانتفاضة بتعبئة المحيط العربي ليسهم ذلك

في تعزيز الانتفاضة وتصعيدها واستمرارها. كان من نتيجة ذلك ان تعزز النزوع نحو البراغماتية السياسية. وقد وصف جزء من النخبة السياسية في الارض المحتلة التحول الى البراغماتية بأنه نوع من النضج السياسي الفلسطيني.

وكان من الواضح ان مواقف سياسية متباينة في الارض المحتلة كانت في حالة من التنافس او الصراع، وهو امر جد مشروع. فبينما هاجم المعارضون للسياسة البراغماتية هذه السياسة بطرقهم الخاصة، نجد الاتجاه الداعم للبراغماتية يبذل المحاولات للترويج لها واضفاء الشرعية عليها. على سبيل المثال ظهر العديد من المقالات في الصحافة المحلية لعدد من الشخصيات العامة في الارض المحتلة - وخاصة من مدينة القدس - لتروج وتمتدح القرارات الحكيمة والخلاقة والواقعية التي تبناها المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر والتي شملت الاعتراف باسرائيل وبقراري مجلس الامن رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) ونبذ الارهاب من بين قرارات اخرى كاعلان الاستقلال. وكانت بعض هذه المقالات قد كتبت قبل انعقاد دورة المجلس الوطني وشكلت، شأنها في ذلك شأن العرائض التي ارسلت من الارض المحتلة، عامل ضغط على الهيئات القيادية الفلسطينية الصانعة للقرار، وعامل لاكساب القرارات التي كانت على وشك الصدور نوعا من الشرعية(٣). ووصفت بعض النشرات المحلية المحبذة للبراغماتية التباين بين دعاة البراغماتية ومعارضيها بأنه الخلاف بين اولئك الذين لا يزالون يعيشون في الماضي واولئك الذين لديهم البصيرة والرؤية المستقبلية.

(٣) حرب الخليج : كان من نتيجة غزو العراق للكويت وحرب الخليج الناجمة عن ذلك تدمير قدرات العراق وفقدان الفلسطينيين لوضعهم المتميز في الكويت ودول الخليج الأخرى. وقد ترتب على ذلك عدد من الآثار السلبية للغاية على الشعب الفلسطيني كان من ابرزها :

أ. مغادرة معظم الفلسطينيين المقيمين في الكويت المكان الذي اقاموا فيه لسنوات طويلة وخسارة مصادر رزقهم، الأمر الذي اثر على الاحوال المعيشية في الارض المحتلة حيث قام الفلسطينيون العاملون في الكويت بارسال الأموال لاهلهم وذويهم على مدى سنوات طويلة.

ب. خسارة الكويت ودول الخليج الاخرى كمصادر هامة للدعم المالي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين بشكل عام. كما فقد الفلسطينيون بتلك الخسارة ساحات تجمع هامة لممارسة العمل الوطني والتنظيمي.

ج. النكسة المعنوية والنفسية التي اصابت الفلسطينيين في الارض المحتلة بسبب ما علقوه من آمال على العراق كقوة عربية استراتيجية واصابتهم بحالة من الاحباط الشديد والاحساس بالعزلة بعد الهزيمة التي لحقت بهذا البلد.

د. تعرض منظمة التحرير الفلسطينية لحالة من الحصار العربي والدولي عقابا لها على مواقفها الداعمة للعراق. وكان على المنظمة ان تدفع ثمنا باهظا مقابل فك جزئي لهذا الحصار المفروض عليها. وقد تجلى ذلك الثمن في الشروط التي كان على م.ت.ف. القبول بها ثمنا للمشاركة في مؤتمر مدريد والمفاوضات. ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة لم يكن النزوع للبراغماتية السياسية مسألة خيار، بل كان من وجهة نظر البعض مسألة ضرورة.

(٤) مقتضيات المشاركة في العملية السلمية : ان مشاركة الفلسطينيين في العملية السلمية وهم في حالة من الضعف الموضوعي (ومهما كانت عدالة القضية، ومهما بلغت مهارة المفاوضين، ومهما بلغ الجهد الذي يبذلونه) كانت ستؤدي بالضرورة الى اعتماد البراغماتية والقبول بما تفرضه موازين القوى، حتى ولو ابدى الطرف الفلسطيني بعض المقاومة. وقد دعا اكثر من طرف الفلسطينيين الى التعامل مع المتغييرات والمعطيات الواقعية، وتعرض الفلسطينيون في بعض الاحيان الى الضغوط للسير في هذا الاتجاه. ولم تقتصر دعوة الفلسطينيين الى اعتماد البراغماتية السياسية على اطراف عربية ودولية، تلك الاطراف التي حثت الفلسطينيين على التخلي عن اهداف لا يمكن تحققها وعلى ان يكونوا واقعيين في تفكيرهم وممارستهم، ولكن الدعوة الى الواقعية والبراغماتية امتدت لكي تصبح جزءا من الجدل الفلسطيني-بفلسطين. فالداعون الى الواقعية او البراغماتية والمؤمنون بفائدتها اعتقدوا بأنها تشكل في مثل هذه الظروف افضل السبل الممكنة لتحقيق الاهداف الفلسطينية او جزء منها.

وبعد الاعتراف باسرائيل وقبول قرار التقسيم وقرارات الامم المتحدة رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) وكذلك الجلوس مع اسرائيل على طاولة المفاوضات لم يعد من المنطق القيام بممارسات تتناقض وهذه القرارات. يلاحظ مثلا انه لم يجر عام ١٩٩١، وربما لاول مرة منذ سنوات، اعلان الاضراب في ذكرى التقسيم، أو في ذكرى قيام دولة اسرائيل، أو في ذكرى حرب ٥ حزيران. لكن اضرابا شاملا عم الضفة الغربية وقطاع غزة في ذكرى التقسيم عام ١٩٩٢ الذي صادف ايضا يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني المعلن من قبل الامم المتحدة.

صاحب التحول من النقاء الايديولوجي او الثورية المثالية الى الواقعية أو البراغماتية السياسية نوع من الانفصام الوطني. كان مثل هذا الانفصام في الساحة الفلسطينية قد حدث من قبل عندما طرحت فكرة "السلطة الوطنية" ومفهوم "الحل المرحلي" في مواجهة "الحل الاستراتيجي". واستغرق الأمر سنوات طويلة لكي تعود الفصائل الفلسطينية الى الوحدة والالتقاء على برنامج وطني واحد (الدولة الفلسطينية - حق تقرير المصير، حق العودة).

وبسبب ما هو جار اليوم في الساحة الفلسطينية هناك انفصام آخر فالفلسطينيون يبحثون عن اجابات لاسئلة مشروعة :

* هل المشاركة في المفاوضات هي لصالح الفلسطينيين ام لغير صالحهم؟
* هل الحكم الذاتي المرحلي يقرب الفلسطينيين من تحيقيق اهدافهم الوطنية الثابتة، ام يهدد هذه الاهداف بالضياع؟
* من هم اعداء الفلسطينيين ومن هم اصدقاؤهم؟
* هل يستطيع الفلسطينيون العيش بسلام مع اسرائيل التي اغتصبت وطنهم ولا تزال تحتل ارضهم؟
* هل اصبحت الولايات المتحدة عرابة الحل المطروح، طرفا محايدا؟

مثل هذه الاسئلة وعدم وجود اجابات شافية عليها تقف وراء حالة من الانفصام والاكتئاب والحيرة في اوساط الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. هناك انفصام على صعيد الموقف من المشاركة في المفاوضات، وهناك جدل دائر حول شروط هذه المشاركة. هناك من يؤيد هذه المشاركة ويعتقد بأنها توفر فرصة لا يجب تفويتها. وهناك من لا يعترض على المشاركة في العملية السلمية من حيث المبدأ. وهناك من تقوم معارضته لها على اسس عقيدية واستراتيجية. ومظاهر الانفصام هنا واضحة، فحتى المشاركون في المفاوضات يشعرون بالقلق والخوف واللاتأكيد. أما المعارضون فليس لديهم البدائل الجاهزة وهم يتمنون في قرارة انفسهم، ورغم معارضتهم، ان تحدث معجزة وتسفر المفاوضات عن حل يخلص الشعب الفلسطيني من الاحتلال ويؤدي الى الاستقلال وحق تقرير المصير. وهناك انفصام على صعيد الممارسة الوطنية فهناك من لا يزال يعارض ويقاتل ويموت وهناك من يفاوض دون وجود تقسيم عمل او تنسيق بين الطرفين. هناك من هو مطارد وهناك من يعيش آمنا مستقرا في بيته. وربما يكون هذا الانفصام هو السبب الذي دفع بالعشرات من الشبان المطلوبين

والمطاردين الى تسليم انفسهم الى السلطات الاسرائيلية. وهناك انفصام على صعيد الطرح السياسي. هناك برنامج للانتفاضة (يتمثل في النضال من اجل الحرية والاستقلال) وبرنامج للمفاوضات، والبرنامجان لا يلتقيان. هناك حالة من الاضطراب والحيرة. فقبل فترة كان الحكم الذاتي خيانة واليوم اصبح الحكم الذاتي مطلبا وطنيا(٤).

وهناك انفصام على الصعيد الادراكي والفكري والابداعي والنفسي. ويواجه المرء صعوبة في التوفيق بين جميع هذه الجوانب وبين مقتضيات البراغماتية السياسية(٥). ومن مظاهر الانفصام الأخرى الاختلاط الجاري على صعيد تحديد ماهية معسكر الاعداء. فقد كان الفلسطينيون يتحدثون في الماضي عن "عدو ثالوث" (اسرائيل واميركا والرجعية العربية). وفي فترة لاحقة اسقط تعبير الرجعية العربية. أما اليوم فهناك اتجاهات رئيسية بين الفلسطينيين تتحدث عن التعايش مع اسرائيل وتتطلع الى اقامة علاقات مستقبلية معها وتتحدث عن اشكال هذه العلاقات المستقبلية بدون حرج. وبالنسبة لاتجاهات رئيسية ايضا - وهذا مظهر من اهم مظاهر التحول الى البراغماتية - لم تعد الولايات المتحدة عدوا، واصبح يجري التعامل معها وكأنها طرف محايد وذلك على الرغم من استمرار دعمها لاسرائيل والتزامها بالحفاظ على تفوقها العسكري النوعي على الدول العربية مجتمعة. ومن مظاهر التعامل الفلسطيني مع امريكا كطرف محايد القبول برسالة التطمينات الاميركية ورسالة الدعوة لحضور مؤتمر مدريد وما جاء في هاتين الوثيقتين من مبادىء تشكل الاطار المرجعي للمفاوضات مع اسرائيل. وتجاوز الأمر موضوع القبول وانتقل الى الاحتماء بهاتين الوثيقتين الاميركيتين على طاولة المفاوضات.

وتطلق بين الحين والآخر في الارض المحتلة والخارج تصريحات فلسطينية فيها بعض الاطراء للموقف الاميركي "والالتزام الاميركي بتحقيق تسوية"، و"التفهم الاميركي للموقف الفلسطيني"، و"التحول التدريجي في الموقف الاميركي". يمكن الاشارة في هذا السياق الى ما نقله بعض اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض الى احد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني من قراءة للموقف الاميركي المتحول لصالح الفلسطينيين وكذلك ما صرح به السيد فيصل الحسيني في اكثر من مناسبة من ان الفلسطينيين نجحوا في دق اسفين بين الولايات المتحدة واسرائيل. ونقل عن محمود عباس (ابو مازن) قوله: "نحن نرى ان الادارة الاميركية تعمل بجدية، ونحن معها حتى النهاية، خاصة انها بدأت تتفهم تفاصيل القضية الفلسطينية التي كانت غائبة عنها في الماضي القريب"(٦).

ويغذي الانطباع بحدوث تحول في الموقف الاميركي لصالح العرب والفلسطينيين ما تنشره وسائل اعلام اسرائيلية او اميركية موالية لاسرائيل مشيرة من وجهة نظرها الى حدوث مثل هذا التحول(٧). وبالطبع يمكن للبعض ان يتفهم الاسباب الموضوعية التي دفعت الفلسطينيين الى التعامل مع الشروط الاميركية والموقف الاميركي. ولكن قد يكون من السابق لاوانه التعامل مع اميركا كطرف محايد (an honest broker).

إن الحديث عن حيادية اميركا ينطوي على مخاطر كبيرة، فقد تلجأ واشنطن التي تسيطر على المنظمة الدولية (الامم المتحدة) الى استصدار قرارات جديدة باسم الشرعية الدولية لا تتجاوب والحقوق الفلسطينية المشروعة. سيكون من الصعب عندئذ على الفلسطينيين اتهام اميركا بالاجحاف او الانحياز بعد ان اقروا هم بأنفسهم بحياديتها.

ثانيا : التحول في اشكال وأساليب النضال والممارسة السياسية

إن الاتجاهات الفلسطينية الجديدة او التحولات التي طرأت على التفكير السياسي الفلسطيني كان لها ان تحدث بالضرورة تحولا في اشكال واساليب النضال والممارسة السياسية الفلسطينية. وكان من مظاهر هذا التحول ما يلي :

١. التحول من المقاومة العنيفة (الكفاح المسلح) الى النضال اللاعنفي. (ولا مجال هنا للخوض في الاسباب الموضوعية والذاتية التي أدت الى تعثر تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني - ولكن المهم ولاغراض هذه الدراسة هو النتيجة المتمثلة في التراجع الذي اصاب تجربة الكفاح المسلح) وعلى الرغم من النظرة الازدرائية التي نظرت بها الفصائل الوطنية الى دعوات استخدام اساليب المقاومة اللاعنفية (معتقدة بأن ذلك يعني دعوة مدركة لاسقاط الكفاح المسلح كخيار)، فان هذه الفصائل مارست منذ البداية، وبشكل واسع، اشكالا مختلفة من اساليب المقاومة اللاعنفية كالاضرابات التجارية والمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية والاعتصامات والاضرابات عن الطعام.

لكن التحول من المقاومة العنيفة الى المقاومة اللاعنفية تعزز بشكل واضح منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي وصفت بأنها انتفاضة شعبية لا تعتمد على العنف.

ويلاحظ ان دعوات اسناد الانتفاضة بالعمل المسلح لم تتجسد وان عدد العمليات العسكرية في الارض المحتلة ظل على مدى السنوات الأخيرة محدودا ومتواضعا اذا ما قورن بأشكال المقاومة اللاعنفية.

٢. سيادة العمل السياسي والجماهيري والتنظيمي وبناء المؤسسات الوطنية. ومما لا شك فيه ان التوجه للعمل في هذا المجال ارتبط بشكل وثيق باخفاق او تراجع اسلوب العمل المسلح. ولقي التوجه نحو هذا النوع من العمل اعتراضا اقل من قبل السلطات الاسرائيلية، لانه كان بمقدروها ممارسة قدر اكبر من الرقابة على هذا النوع من النشاطات، كما انه كان يشكل من وجهة النظر الاسرائيلية اسلوبا اقل خطورة من اسلوب العمل المسلح والنضال السري بشكل عام. من ناحية اخرى شكل اللجوء الى العمل السياسي والجماهيري وبناء المؤسسات غطاءا مشروعا للتخلي عن خيار اصبحت ممارسته بشكل ناجح امرا صعبا ومكلفا.

٣. تعزز التوجه الى العلنية في الممارسة. ارتبط هذا التوجه ايضا بتراجع العملين العسكري والتنظيمي اللذين اقتضيا قدرا كبيرا من السرية. أما العمل السياسي والجماهيري وبناء المؤسسات فيؤدي بالضرورة الى الظهور والعلنية. وكان الافراط في العلنية في الممارسة السياسية هو الذي مكن السلطات الاسرائيلية من القاء القبض بعيد اندلاع الانتفاضة على العشرات، بل المئات من القيادات والكوادر التنظيمية والنشطاء في الارض المحتلة. وشكل اندلاع الانتفاضة وما تلاه نقطة تحول ايضا في تعزيز التوجه الى الممارسة السياسية العلنية. وصل هذا التوجه اوجه في تشكيل "اللجان السياسية" التي تعمل بشكل علني وبمعرفة من سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

إن تشكيل "اللجان السياسية" على وجه الخصوص له دلالة خاصة، ففكرة اللجان واسلوب عملها يعكس توجها جديدا بالتخلي عن اشكال النضال السري التي ظلت معتمدة لسنوات طوال، وربما يعكس قناعة لدى القائمين عليها بعدم جدوى اساليب النضال القديمة. وقد يكون تشكيل اللجان متوافقا مع اعتقاد اصحابها باقتراب تحقيق حل ما للمشكلة الفلسطينية-الاسرائيلية. وتمثل هذه اللجان بالاضافة الى ذلك جزءا من تصور استراتيجي معين للبناء السياسي في مرحلة الحل وما بعده، بالاضافة الى الاعتقاد بأن هذه اللجان تشكل في نفس الوقت آلية من آليات النضال السياسي الموصل للحل السياسي الوطني المطلوب مع اسرائيل.

ثالثا : بروز العامل الاسلامي وتغير موازين القوى داخل الارض المحتلة

نجم عن التحول من النقاء الايديولوجي والمثالية الثورية الى الواقعية والبراغماتية في التفكير السياسي الفلسطيني حدوث فراغ ايديولوجي او عقائدي. وحتى يحافظ المجتمع الفلسطيني على توازنه كان لا بد من ان يملأ هذا الفراغ بايديولوجيا او عقيدة ثورية مثالية بديلة. ولم يكن هناك من بديل جاهز سوى الاسلام. وبالاضافة الى ذلك، وبسبب التحول الذي طرأ على اشكال واساليب النضال الفلسطيني، وبفعل بعض العوامل والتطورات الأخرى، ومن اهمها الانتفاضة، حدث التغير القائم في موازين القوى داخل الارض المحتلة. وجاء هذا التغير أيضا على خلفية تعثر البرامج التي تبنتها الحركة الوطنية ممثلة في م.ت.ف. وفصائلها ونتيجة لتحول اساليب النضال التي اعتمدتها لتحقيق هذه البرامج.

وكان صعود القوة الاسلامية الكامنة في الارض المحتلة من اهم ما ترتب على هذه العوامل مجتمعة. وقد تجسد صعود القوة الاسلامية في تحول العامل الاسلامي الى قوة سياسية رئيسية وفاعلة اثناء الانتفاضة، وبعد سنوات من تفجرها، في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من ناحية، ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها من ناحية اخرى. لكن القوى الاسلامية كانت قبل الانتفاضة تبني رصيدا تراكميا لنفسها بشكل تدريجي، وكان كل اخفاق يصيب م.ت.ف. او فصائلها يترجم الى مكسب لصالح القوة الاسلامية المتمثلة اساسا في جماعة الاخوان المسلمين (وحركة المقاومة الاسلامية - حماس - فيما بعد) وحركة الجهاد الاسلامي. وتجدر الاشارة الى ان الاتجاه الاسلامي كان يحظى قبل الانتفاضة بوجود كمي هام في مواقع عدة من الارض المحتلة فقد كان انصار الكتلة الاسلامية في جامعات الضفة الغربية يشكلون ثاني اكبر كتلة طلابية بعد انصار حركة فتح، بالاضافة الى انهم كانوا ولا يزالون يشكلون الكتلة الطلابية الأكبر في الجامعة الاسلامية في غزة.

لكن الانتفاضة هي التي كانت مدخلا ومؤشرا لتحول "الكم" الاسلامي الى "كيف"، وكانت العامل الأهم في الانبعاث الاسلامي السياسي (Islamic political activism). وتكثر الاسئلة في الداخل والخارج حول موازين القوى الفعلية والمحددة بين الاتجاه الاسلامي من ناحية، والاتجاه الوطني المتمثل في فصائل م.ت.ف من ناحية اخرى. إن اعطاء جواب قاطع على هذه الاسئلة لن يتحقق دون اجراء انتخابات حرة مباشرة لجموع الشعب في الارض المحتلة، لان

مثل هذه الانتخابات فقط هي التي قد توفر معيارا واحدا وصحيحا لتحديد موازين القوى بشكل ادق. وفي غياب الانتخابات الحرة المباشرة يمكن اعطاء بعض الاستنتاجات الأولية حول موازين القوى هذه. وقد تأتي نتائج هذه الانتخابات لتؤكد الاعتقاد السائد بسيطرة الاتجاه الوطني. ولكنها في نفس الوقت قد تحمل في طياتها بعض المفاجآت. وربما كان من المفيد هنا عقد بعض المقارنات بين الحركة الاسلامية في الارض المحتلة والحركتين الاسلاميتيين في الاردن والجزائر.

فبعكس كل التوقعات حققت الحركة الاسلامية في الاردن فوزا فاق كل التوقعات. ولكن الاسلاميين في الاردن الذين عملوا بشكل متواصل على مدى عقود من الزمان كانوا يتحركون في سياق تميز بضعف او غياب القوى السياسية العلمانية. وفي هذا المجال هناك وضع مختلف في الارض المحتلة، اذ ان الاتجاه الوطني الذي تقوده م.ت.ف. هو صاحب التواجد النشط على مدى اكثر من عقدين من الزمان.

ولكن الذي يثير الانتباه هو تجربة جبهة التحرير الجزائرية الذي يشبه تجربة م.ت.ف. الى حد بعيد. فالجبهة والمنظمة تصدرتا موقع القيادة، وكان لكل منهما بنى تحتية وأطر تنظيمية وشرعية تاريخية، والعديد من عناصر القوة. لكن الفوز الساحق للاسلاميين في الجزائر في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ على جبهة التحرير التي تمتعت بشرعية تحقيق الاستقلال، وعلى غيرها من القوى السياسية، شكل مفاجأة كبرى وأثار التساؤلات حول النتيجة المحتملة لاية انتخابات شعبية حرة قد تجري في الارض المحتلة.

وفي غياب الانتخابات الحرة المباشرة التي يمكن ان تظهر موازين القوى الحقيقية بشكل دقيق، يمكن اعطاء بعض الاستنتاجات بالاستناد الى بعض المعايير الموجودة كنتائج انتخابات المؤسسات الوطنية والغرف التجارية والجمعيات المهنية ومجالس الطلبة وما شابه. ويمكن الاشارة أيضا الى الحضور السياسي والجماهيري والمعنوي الذي يحظى به كل اتجاه في اوساط الجماهير، وذلك على الرغم من صعوبة قياس هذا المعيار الأخير. تشير نتائج الانتخابات القطاعية التي تجري في الضفة الغربية والقطاع الى ان نسبة الاصوات التي يحظى بها انصار الاتجاه الاسلامي تتراوح بين ٤٠ الى ٤٥ بالمئة في المعتاد. وهناك بعض الانتخابات التي يفوز بها انصار هذا الاتجاه بنسبة اكبر. كان ذلك هو الحال مثلا في نتائج معظم الانتخابات التي جرت في الجمعيات المهنية والغرف التجارية ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

يستثنى من ذلك نتائج انتخابات مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت التي جرت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢. حاز مرشحو الكتلة الاسلامية الموالية لحركة حماس على حوالي ٣٣ بالمئة من مجموع الاصوات، بينما حاز مرشحو الكتلة الوطنية الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية على ٦٦ بالمئة تقريبا. لكن انصار الكتلة الاسلامية يفسرون هذا الفارق الكبير في الاصوات بالتواجد الفلسطيني- المسيحي المركز في جامعة بيرزيت الذي يقدر بنسبة ٢٥ بالمئة من عدد الطلبة. ويقترح انصار الكتلة الاسلامية بانه اذا ما جرى خصم هذه النسبة من نسبة الاصوات التي حازت عليها الكتلة الوطنية (لان الوجود الفلسطيني-المسيحي المكثف في جامعة بيرزيت لا يوازيه نفس النسبة من التواجد المسيحي في قطاعات المجتمع الفلسطيني الأخرى) فان نفوذ الحركة الاسلامية سيتراوح بين ٤٠ الى ٤٥ بالمئة، وهي النسبة المشار اليها سابقا في تقدير موازين القوى بين الاتجاهين الوطني والاسلامي بشكل عام.

وعند الحديث عن الانتخابات القطاعية المتمثلة في انتخابات المؤسسات والنقابات والجمعيات، لا بد من التمييز بين النسبة في عدد الاصوات التي يفوز بها كل اتجاه وبين النظام الانتخابي المتبع في مؤسسة من المؤسسات. فطبقا للنظام الانتخابي المتبع قد لا تترجم نسبة ٤٥ بالمئة من الاصوات الى نسبة مساوية من المقاعد التي يجري التنافس عليها. حدث في انتخابات غرفة تجارة نابلس لعام ١٩٩٢ مثلا ان فازت الكتلة الاسلامية بثلاثة مقاعد من اصل ١٢ مقعدا في الوقت الذي حازت فيه على ٤٥ بالمئة من اصوات الناخبين. ان نسبة عدد الاصوات التي يحوز عليها الاتجاه الاسلامي في الانتخابات القطاعية هي اكبر نسبة في عدد الاصوات التي يحوز عليها اي فصيل من فصائل م.ت.ف. منفردا، فيما عدا حركة فتح. وهناك بعض الانتخابات التي تغلب فيها الاتجاه الاسلامي على حركة فتح بمفردها او وهي متحالفة مع فصائل اخرى، كانتخابات الغرفة التجارية في رام الله عام ١٩٩٢. وهناك بالطبع عدد كبير من المؤسسات الوطنية والجمعيات المهنية والغرف التجارية ومجالس الطلبة التي يسيطر عليها الاتجاه الوطني بقيادة م.ت.ف. ويفوق عدد هذه الهيئات تلك التي تسيطر عليها الحركة الاسلامية.

أما فيما يتعلق بالأثر السياسي والمعنوي التي تحظى به الحركة الاسلامية، فقد اصبح بمقدور حركة المقاومة الاسلامية (حماس) مثلا، وكذلك حركة الجهاد الاسلامي الأصغر حجما وذات الامكانيات الأقل، ان تدعو الى اضراب شامل وتلقي الاستجابة من

الجماهير. ومن المشكوك فيه ان تحظى احدى الفصائل المنفردة لـ م.ت.ف. (ربما فيما عدا حركة فتح) من استجابة الجماهير للالتزام باضراب شامل في جميع انحاء الضفة الغربية والقطاع.

ومن مظاهر اختلال موازين القوى القديمة لصالح الاتجاه الاسلامي التغير الذي طرأ على الخطاب السياسي الوطني الفلسطيني. ان الادراك بالنفوذ الاسلامي الجماهيري المتصاعد، وكذلك الادراك بأهمية الدين الاسلامي في المجتمع الفلسطيني، هو الذي أملى على الاتجاه الوطني محاولة استدراك الموقف وزيادة استخدام المؤشرات الدينية كبدء بيانات الانتفاضة بعبارة "بسم الله الرحمن الرحيم" وايراد الآيات القرآنية في البيانات الصادرة عن الاتجاه الوطني. تجدر الاشارة هنا ايضا الى ان الاتجاه الوطني خاض انتخابات الغرفة التجارية التي جرت في نابلس بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٩٢ تحت اسم "الاتجاه الوطني المسلم"(٨).

ان المتغير الاستراتيجي الجديد في موازين القوى السياسية في الارض المحتلة هو قيام قوة سياسية ذات ايديولوجية وبرنامج سياسي مغايرين لايديولوجية الاتجاه الوطني وبرنامجه السياسي. وتتمتع هذه القوة بدعم قد يوازي في قوته في العديد من المواقع في الارض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة ما تحظى به م.ت.ف. وفصائلها العلمانية من قوة تقريبا. ان الساحة الفلسطينية لم تشهد مثل هذا التوازي والتنافس الجادين بين الاتجاهين الاسلامي والعلماني منذ نكبة عام ١٩٤٨ على الاقل. ومن آثار هذا التحول الاستراتيجي ان التنافس بين الاتجاهين الديني الاسلامي والوطني العلماني لن يزول بزوال الاحتلال الاسرائيلي، او بعد التوصل الى حل للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي. فالتنافس على هوية المجتمع الفلسطيني ووجهته وقيادته سوف يستمر بين هذين الاتجاهين حتى في حالة انحسار الاحتلال الاسرائيلي. ويجب النظر الى ما حدث ويحدث، من وقت لآخر، بين حركة حماس وحركة فتح من صدامات في غزة وانحاء اخرى من الارض المحتلة في هذا السياق. فالمرحلة الراهنة تشهد بروز القوى الاسلامية في المنطقة بشكل عام، بينما تعاني القوى الوطنية والقومية والعلمانية من التراجع (الاردن، الجزائر، تونس، السودان، مصر).

وبالطبع فان العلاقة المستقبلية بين الاتجاهين العلماني والاسلامي سوف تتأثر كثيرا بأداء كل من الاتجاهين، وبما يحدث في الارض المحتلة، والمنطقة بشكل عام، من تطورات قد تعزز مكانة احد الاتجاهين، في مرحلة من المراحل، في مواجهة

الاتجاه الآخر. يضاف الى ذلك موقف السلطات الاسرائيلية من كلا الاتجاهين. ان ابعاد هذه السلطات لاكثر من ٤٠٠ من قادة ونشطاء حركتي حماس والجهاد الاسلامي مثلا في شهر كانون الأول عام ١٩٩٢ من الارض المحتلة سوف يؤثر بدون شك في موازين القوى بين م.ت.ف. والحركة الاسلامية. وحتى لو تحققت السيادة في الارض المحتلة للاتجاه الاسلامي في مواجهة الاتجاه الوطني العلماني، فان الاتجاه الاسلامي سيواجه نفس التحديات الكبرى التي واجهها ويواجهها الاتجاه الوطني. وقد لا يكون الاتجاه الاسلامي اوفر حظا في تحقيق الاهداف التي يؤمن بها طالما لم يفلح في تعبئة وتجنيد القوى الاسلامية في المنطقة واقناعها بالمشاركة في المواجهة مع اسرائيل، لان مواجهة اسرائيل تتطلب، وكما جاء على لسان احد قادة الاخوان المسلمين في مصر، "تجييش الامة الاسلامية"(٩).

رابعا : تضعضع صورة ومكانة م.ت.ف. وفصائلها

يسود الارض المحتلة اعتقاد بأن مكانة م.ت.ف. وفصائلها قد تضعضعت بعض الشيء. وهناك من الشواهد العديدة التي تدعم مثل هذا الاعتقاد. ويمكن ارجاع هذا التطور الى مجموعة من العوامل التي تشكل في نفس الوقت اسبابا ومظاهر لهذا التضعضع. ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

(١) تعثر البرنامج الوطني الفلسطيني الذي تتبناه م.ت.ف. وفصائلها، فعلى الرغم من ان م.ت.ف. هي التي بلورت الهوية الوطنية الفلسطينية وصاغت وكرست الاهداف الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، الا انها لم تفلح حتى الان، ورغم استمرارها في قيادة النضال الفلسطيني، في انجاز ما حددته لنفسها وللشعب الفلسطيني من اهداف. ويضاف الى هذا التعثر التراجع الذي اصاب النضال الوطني والبرنامج الوطني الفلسطيني. فبعد الحديث عن التحرير الشامل، وعن الدولة الديمقراطية العلمانية في كل فلسطين، تقلص الهدف الوطني الى دولة مستقلة على جزء من فلسطين، ووصل اليوم الى حكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أمل اقامة دولة فيهما تكون جزءا من كونفدرالية مع الاردن. ولا يبدو تحقيق مثل هذا الهدف المتواضع امرا مؤكدا في هذه المرحلة. وقد اثارت المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد والمفاوضات مع اسرائيل بشروط مجحفة بحق الفلسطينيين التساؤل لدى قسم هام من الشعب الفلسطيني حول حكمة او صواب القرارات التي تتخذها قيادة المنظمة.

(٢) عجز م.ت.ف. وفصائلها عن الارتقاء الى مستوى الانتفاضة والسير بها نحو تحقيق الاهداف الوطنية المتعارف عليها (حق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وحق العودة). فمن ناحية اندلعت الانتفاضة في الارض المحتلة ولم يكن للخارج الفلسطيني علاقة مباشرة باندلاعها. كما كانت م.ت.ف. وقت اندلاع الانتفاضة تعاني من الضعف. ومن ناحية اخرى لم يرتق اداء م.ت.ف. في الخارج الى المستوى المطلوب في اسناد الانتفاضة ودعمها. ان هذا التشخيص لا يعني ان م.ت.ف. لم تحاول بقدر استطاعتها تقديم الدعم للانتفاضة. ولكن يبدو ان الانتفاضة العارمة كانت بحاجة الى وسائل دعم مكثفة ومتعددة تفوق القدرات المتوفرة لدى م.ت.ف. فالمنظمة لم تتمكن من حل مشكلات الجماهير بشكل مرض، كما انها مسؤولة جزئيا عن التراجع الذي اصاب الانتفاضة. ولم تتمكن الفصائل المختلفة من سد فراغ السلطة الناشىء في الارض المحتلة نتيجة للانتفاضة في مواجهة سلطة الاحتلال، وبشكل يوفر حالة من النظام الاجتماعي وشعورا أكبر بالأمن لدى المواطنين. وأدى عدم قدرة م.ت.ف. على الاستجابة الكاملة لاحتياجات الانتفاضة وجماهيرها الى ازدياد اعتماد الداخل الفلسطيني على نفسه. وارتبط عدم القدرة المشار اليه في اذهان البعض بما يتردد عن وجود ترهل وفساد اداري ومالي في مؤسسات المنظمة، وسلوك غير حميد لبعض قياداتها في الداخل والخارج.

(٣) حرب الخليج ونتائجها السلبية التي كان لها كبير الأثر في ضعضعة الاوضاع السياسية والمالية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الارض المحتلة وفي اماكن الشتات الفلسطيني. فقد ادى انشغال م.ت.ف. في التعامل مع الحصار السياسي والمالي الذي ضرب عليها عربيا ودوليا نتيجة لموقفها من ازمة الخليج، ومحاولة القيادة الفلسطينية احتواء آثار هذا الحصار، الى تدني الجهد المبذول للعناية بالاوضاع المختلفة للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. كما ادى وقف المساعدات المالية الآتية من مصادر مختلفة في دول الخليج الى تعميق الضائقة المالية لدى المنظمة التي تتكفل برعاية قطاعات واسعة من الفلسطينيين ومؤسساتهم داخل الارض المحتلة وخارجها.

(٤) بروز العامل الاسلامي والخلل الناجم عن ذلك في موازين القوى السياسية داخل الارض المحتلة. إن ازدياد نفوذ العامل الاسلامي هو مؤشر موضوعي على تراجع جماهيرية م.ت.ف. وفصائلها (وقد تم التعرض لهذا العامل بنوع من التفصيل في مكان سابق من هذه الدراسة). ان المتغير الجديد والهام في هذا السياق هو بروز جهة

اخرى غير منظمة التحرير الفلسطينية يمكن ان ينظر اليها كاطار مرجعي لقطاع هام من الشعب الفلسطيني، وان تكون موضعا لاعطاء الولاء ومنح الشرعية. كما اصبح بمقدور الفلسطينيين بشكل عام عقد المقارنات بين م.ت.ف والاتجاه الاسلامي الصاعد من حيث الاطروحات الايديولوجية او العقيدية او المواقف السياسية او الاداء الوطني أو حتى النمط المسلكي بشكل عام. وقد افاد الاتجاه الاسلامي من كونه في موقع المعارضة، اذ ان وجوده في هذا الموقع اعفاه من تحمل النتائج الناجمة عن ممارسات من هو في موقع السلطة الرسمية او شبه الرسمية، والاشارة هنا الى منظمة التحرير الفلسطينية التي ينظر اليها كحكومة للفلسطينيين.

(٥) غياب الاجماع الوطني والوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية. ومن اهم مظاهر هذا الغياب للاجماع الوطني هو الانقسام الراهن في الموقف من العملية السلمية، وتراجع صيغ العمل الوطني المشترك. ما الذي حدث للقيادة الموحدة مثلا، ومن هي الاطراف التي تشارك فيها اليوم؟ ان هذه القيادة لم تعد قائمة مثلما كانت عليه في الماضي، اذ ان هناك فصائل فلسطينية اوقفت مشاركتها في هذه القيادة. وما الذي حدث ايضا لصيغة الاتفاقات الوطنية الملزمة التي كانت تنظم العلاقة بين الفصائل المنضوبة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية؟ وفي ظل عدم امكانية التوصل الى اتفاقات من هذا النوع، تدني سقف العمل الوطني المشترك الى المطالبة بميثاق شرف تلتزم به القوى الفلسطينية المختلفة وليس اتفاق وطني. وحتى هذا الميثاق لم يكن بالامكان الاتفاق عليه من قبل جميع القوى المتواجدة على الساحة في الارض المحتلة. كما شهدت الساحة الفلسطينية تغيرا في نمط التحالفات السياسية، وعلى الأقل التكتيكية منها. فقد قامت فصائل رئيسية في م.ت.ف. كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يرأسها جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي يرأسها نايف حواتمة، بالتحالف في بعض المواقف أو المناسبات مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في مواجهة فصائل اخرى في منظمة التحرير الفلسطينية كحركة فتح وحزب الشعب الفلسطيني.

(٦) تراجع الممارسة الديمقراطية بين القوى الفلسطينية المختلفة، وعلى صعيد عملية صنع القرار، وغياب عمليات التقييم والمراجعة والنقد الذاتي. بدا هذا التراجع واضحا وتعزز بشكل خاص بعد قرار القيادة الفلسطينية المشاركة في العملية السلمية. ولوحظ في هذا السياق تقلص هامش التحمل السياسي واللجوء الى العنف للتعبير عن الخلاف في وجهات النظر، الأمر الذي اصاب الجماهير الفلسطينية بحالة

من المرارة والاحباط وعلى صعيد عملية صنع القرار تمثل التراجع في الممارسة الديمقراطية في غياب اثر المعارضة السياسية الفلسطينية في صنع القرار السياسي. ففي الممارسة الديمقراطية الصحيحة يستوعب صناع القرار في ما يتخذونه من قرارات بعض وجهات نظر معارضيهم، وبذلك يخففون من حدة المعارضة ويجعلون من اقطابها جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار على المستوى الوطني. هناك مثلا معارضة داخلية في صفوف الاطراف المشاركة في العملية السلمية للمفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية الجارية من حيث المبدأ او لشروطها او مسارها. وتوجد نفس هذه التحفظات لدى الاطراف الوطنية المعارضة كالجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وبعض دوائر المستقلين. وهناك بالاضافة الى ذلك المعارضة المبدأية التي تبديها الاطراف الاسلامية كحركتي حماس والجهاد الاسلامي. ومع ذلك فان هذه المعارضة بأشكالها المختلفة لم تغير شيئا في موقف القيادة الفلسطينية المشاركة في المفاوضات، ولم تؤثر على التزامها بالاطار المرجعي للمفاوضات او بشروط المشاركة فيها.

(٧) تغليب المصلحة الفئوية للفصائل الفلسطينية على المصلحة الوطنية وتشكل انطباع في اوساط الشعب بأن التنافس بين الفصائل يطغى في احوال عديدة على نضالاتها ضد الاحتلال. وتعكس الاحاديث العامة في الشارع الفلسطيني وفي المجالس الخاصة التذمر من ظاهرة الفئوية. كما ان نقد هذه الظاهرة وجد طريقه الى المنابر والصحافة المحلية. على سبيل المثال، يقول الدكتور حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في محادثات السلام عن هذه الظاهرة : "اننا امام وقفة صدق لا تسمح بالمواربة والنفاق. فالحركة الوطنية بفصائلها المتعددة كانت وما زالت لاهية في تناحر فئوي ابعدها عن مسؤولياتها في مواكبة تطورات الانتفاضة والسهر على مشاكل المواطنين والعمل على حلها والوقوف بحزم ضد كل التجاوزات والخروج على مبادىء الحق ودواعي التضامن والتعاطف مع المواطنين"(١٠).

(٨) الازمات او الانقسامات التي تعرض لها كل فصيل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على حدة. فالجبهة الديمقراطية مثلا تعرضت للانقسام الى فريقين، واحد بقيادة نايف حواتمة، والآخر بقيادة ياسر عبد ربه. والحزب الشيوعي الفلسطيني غير اسمه بعد انهيار الشيوعية واصبح يعرف بـ "حزب الشعب الفلسطيني". والأمر الملفت للنظر هو ان هذا الحزب تحول عن الركيزة الاساسية التي قام عليها، وهي الايديولوجية الماركسية-اللينينية، ومع ذلك لا يزال الحزب قائما ببنائه القديم. ويثور التساؤل

حول الأمر او الاساس الذي يجمع اعضاء الحزب معا بعد سقوط ايديولوجيته. اما حركة فتح، فقد تعرضت للضعف نتيجة للفراغ الناجم عن فقدانها لعدد كبير من قادتها التاريخيين من امثال خليل الوزير (ابو جهاد)، وصلاح خلف (ابو اياد) وغيرهم. بالاضافة الى ذلك تجري الاشارة الى وجود تيارات متنافسة داخل الحركة. وفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هناك تساؤلات حول تجانس الموقف الداخلي في الجبهة تجاه مجموعة من القضايا، وخاصة الموقف من العملية السلمية. كما يعتقد بأن الجبهة تعاني من الضعف نتيجة للضربات المتلاحقة التي تلقتها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

(٩) التمايز الجاري في المواقف والآراء داخل فصائل م.ت.ف. في الخارج والداخل، وبين الخارج والداخل، وبين القيادات والقواعد، وانكسار هرم السلطة. هناك مثلا خلافات في الرأي حول عدد من القضايا الاساسية داخل كل تنظيم على حدة، وبين الفصائل بعضها البعض، وبينها وبين امتداداتها داخل الارض المحتلة وخارجها، دون احتواء هذه الخلافات في اطار متفق عليه. ومن ابرز القضايا الخلافية موضوع المشاركة في المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، وموضوع الانتفاضة ومستقبلها واشكال النضال الوطني الأخرى، وعلاقة الداخل بالخارج، وما يجب ان تكون عليه العلاقة بين الفصائل الفلسطينية، ووضع المؤسسات القيادية الفلسطينية، وعمليات الاصلاح الديمقراطي والمراجعة والتقييم، من بين قضايا اخرى. وفي احوال عديدة تتجاهل قيادات الداخل رغبات وحتى توجيهات قيادات الخارج. فلا يعرف مثلا مدى التزام مجموعات ضاربة كالفهد الاسود التابعة لحركة فتح، والنسر الأحمر التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، بتعليمات قيادات الفصائل التي تنتمي اليها. وبين الحين والآخر تقع بعض الممارسات التي قد توحي بفقدان السيطرة على الأمور في الارض المحتلة، وانكسار هرم السلطة داخل الفصيل الواحد.

(١٠) ازدياد الموقف الناقد للمنظمة ولفصائلها. ويأتي هذا النقد من مصادر وجهات متعددة، ويجد طريقه الى الصحافة والبيانات بالاضافة الى الاحاديث العلنية الناقدة التي تدور في الحلقات العامة والخاصة. ويدور النقد حول الكيفية التي تعاملت بها منظمة التحرير الفلسطينية او فصائلها مع مجموعة من القضايا. ومن بين هذه القضايا الظواهر السلبية التي برزت في الانتفاضة كظاهرة المبالغة في التصفيات الجسدية لمن يتهمون بالتعاون مع الاحتلال الاسرائيلي، وظاهرة الفئوية، وظاهرة

التصارع العنيف بين الاتجاهات المختلفة وغير ذلك(١١). وحول ظاهرة قتل المتعاونين مع اسرائيل بالتحديد يقول الدكتور حيدر عبد الشافي : "ان ما يقلق الجمهور هو تواتر الاغتيالات وعدم وضوح مبرراتها واحتمال ان تجري في سياقها دوافع شخصية وتصفية حسابات"(١٢). وهناك موجة من النقد الداخلي لقيادة م.ت.ف. من قبل فصائل مشاركة في المنظمة وهيئاتها القيادية بسبب قرار القيادة الفلسطينية المشاركة في مؤتمر السلام والمفاوضات ومواصلة هذه المشاركة بشروط مجحفة بحق الشعب الفلسطيني(١٣). ويضاف الى ذلك النقد الصادر عن انصار اطراف الحركة الاسلامية في الارض المحتلة كحركتي حماس والجهاد الاسلامي على الخلفية نفسها(١٤).

وتتهم بعض الاصوات الناقدة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها بالقصور وانشغالها بذاتها وعدم ايلاء الشعب في الارض المحتلة ما يستحقه من الاهتمام، وتطالب هذه الاصوات المنظمة وفصائلها في الداخل والخارج بضرورة المراجعة والتقييم : "لا بد من اعادة تقييم ومراجعة داخلية لكل فصيل ولكل قوى . . . لا بد من مراجعة وتقييم داخل منظمة التحرير ككيان سياسي . . . ان الساحة الفلسطينية في الداخل بحاجة ماسة لمراجعة واعادة تقييم. ان هناك خللا في مؤسسات . . . ان هناك ازمات في مؤسسات اخرى . . . ان هناك مزائم في اماكن معينة . . . ان هناك اصواتا كثيرة ترتفع متذمرة . . . وشاكية"(١٥).

ولم تسلم القيادة الفلسطينية ذاتها من النقد اللاذع على صفحات الصحف الموالية لها والمدعومة منها. وتركز هذا النقد على ما وصف بالتسيب المالي القائم في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل والخارج، وعلى المسيرة السلمية، واعضاء الوفد ومما جاء في هذا النقد ما يلي : "والرؤوس والزعامات اياها ستبقى كما هي ان رضيت ام ابيت، وستبقى انت الوقود المشتعل الذي يضيء الطريق المظلم لهؤلاء الرؤوس والزعامات اياها، لانك لاجيء وتسكن في مخيم لاجئين"(١٦).

وأخيرا، وعلى سبيل المثال لا الحصر أيضا، لا بد من الاشارة الى البيان الذي اصدرته مجموعة من المؤسسات والفعاليات الوطنية في محافظة الخليل ونشرته في الصحافة المحلية. ويشكو اصحاب هذا البيان من "تهميش دور المحافظة سياسيا، وتناسى احتياجاتها ماليا". ويؤكد البيان بأنه لا يمكن السكوت على هذا التهميش، وان المؤسسات الوطنية في الخليل لم تجد في الخارج الا "صدا ومنعا وفي المؤسسات

الاخرى الا تميزاً"(١٧). وتكمن اهمية هذا البيان في انه غير صادر عن اتجاه سياسي معين بل عن منطقة بأسرها وعلى اختلاف الانتماءات السياسية فيها.

وأخيرا وبعد هذه القائمة الطويلة من اسباب ومظاهر تضعضع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في الارض المحتلة، فان هناك ما يكفي من مؤشرات على قدرة م.ت.ف. وفصائلها على استدراك الموقف. فالمنظمة وفصائلها تمتلك آليات اعادة تأكيد الذات وبعث الثقة في الجماهير واستنهاضها وكذلك الوضع الوطني بشكل عام ان هي ارادت ذلك، وان استطاعت ان تجمع على قرار بهذا الشأن. ولا حاجة للذهاب بعيدا وسرد المؤشرات المختلفة على القوة الكامنة لدى م.ت.ف. وفصائلها وجماهيرها. ويكفي هنا الاشارة الى حالة الانتعاش الوطني وتصاعد الانتفاضة اللذين صاحبا اضراب السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٢.

خامسا: تعاظم دور وأهمية "الداخل" في مواجهة "الخارج" الفلسطيني

اسهم عدد من العوامل والتطورات الموضوعية في احداث تحول في العلاقة بين الفلسطينيين في الارض المحتلة والفلسطينيين في الشتات. وكانت نتيجة هذا التحول ان تعاظم دور وأهمية الداخل الفلسطيني في مواجهة الخارج الفلسطيني. ومن العوامل والتطورات التي اسهمت في احداث هذا التحول ما يلي :

١. فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لقاعدة ارتكازها الأولى في بيروت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية الى التوجه الى الأرض المحتلة والسعي الى تحويلها الى قاعدة ارتكاز بديلة، بعد خسارة جميع الساحات المجاورة لاسرائيل. وبعد ان اصبحت فرص النضال ضد اسرائيل من الخارج ضئيلة ومعقدة للغاية، توجهت منظمة التحرير الفلسطينية الى بناء المؤسسات الوطنية في الارض المحتلة، ودعم ما هو موجود منها، وانشاء او تعزيز اطر تنظيمية تابعة لها او للفصائل المنضوية تحت لوائها. وبعكس العمل المسلح الذي ارتكز على عمل مجموعات او خلايا سرية صغيرة، فان بناء المؤسسات الوطنية والأطر التنظيمية ادى الى تعبئة قطاعات واسعة من جماهير الارض المحتلة. وقد ولدت هذه التعبئة ادراكا لدى فلسطينيي الارض المحتلة بأهميتهم في خارطة النضال الوطني، بعد ان اتكلوا في

الماضي بشكل كبير على ما كانت تقوم به حركة المقاومة الفلسطينية من اعمال مسلحة، وعلى النشاطات السياسية والدبلوماسية والاعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢. اندلاع الانتفاضة الشعبية في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٧. كانت هذه الانتفاضة بمثابة نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين "الداخل" و"الخارج"، حيث انها عكست الوضع الذي كان قائما قبل تفجرها. فقد اصبح الخارج الفلسطيني معتمدا الى حد بعيد على نضال الداخل الفلسطيني. وبينما تكفل الداخل بممارسة وقيادة عملية النضال الفعلي ضد الاحتلال، اقتصر دور الخارج على تقديم الدعم المادي والسياسي والمعنوي والمساعدة في قيادة الانتفاضة. وجرت في بداية الانتفاضة محاولات لاسنادها باعمال مسلحة تشن من الخارج عبر الحدود. وفي المراحل اللاحقة لتفجر الانتفاضة، تطورت علاقة تبعية الداخل للخارج التي كانت قائمة قبلها، ومن ثم تبعية الخارج للداخل التي نشأت بعدها، الى علاقة شراكة يمتلك كل طرف فيها مقومات القوة الخاصة به، والقوة المشتركة المستمدة من تكامل اشكال النضال الفلسطيني في الداخل والخارج.

٣. المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية الراهنة. قضت شروط المشاركة الرسمية الفلسطينية في مؤتمر السلام والمفاوضات التي تلته باقتصار هذه المشاركة على فلسطينيي الضفة والقطاع، واستثناء منظمة التحرير الفلسطينية منها. ونتيجة لذلك برز الداخل الفلسطيني الى الواجهة وصاحب ذلك بروز شخصيات وطنية محلية. وعلى الرغم من ان هذه الشخصيات تستمد شرعيتها اساسا من منظمة التحرير الفلسطينية التي قامت عمليا برعاية هذه الشخصيات، الا ان هذه الشخصيات اصبحت تدرك اهميتها بسبب الدور الذي تقوم به، والوظيفة التي تؤديها، وبسبب قدرة بعض هذه الشخصيات على الحركة والاتصال بجهات رسمية هامة (كالولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية واسرائيل) التي لا يتسنى لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التعامل معها او الاتصال بها مباشرة.

ومثلما هو الحال في كل سياق مشابه، ومهما بلغت درجة الالتزام الوطني، فان من طبيعة الأمور ان يكون هناك بعض التنافس على السلطة بين الداخل والخارج. ان طبيعة التسوية المطروحة، وفي المرحلة الانتقالية على الأقل، تغذي التطلعات القيادية التي قد تكون كامنة لدى بعض شخصيات الداخل، لا سيما وان قيادات محلية

هي المرشحة فعليا لتسلم زمام السلطة في الارض المحتلة اثناء مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي. تذكر مقالة منشورة في النشرة الاستراتيجية الصادرة عن "مركز القدس للدراسات الاستراتيجية" (مقدس) ان قيادة الدولة المستقبلية ستكون امتدادا لقيادة المرحلة الانتقالية، وان هذه القيادة سوف تتشكل من سياسيين وتكنوقراط، مع وجود دور ضئيل جدا لمن لديهم خلفية عسكرية. وتضيف المقالة المذكورة ان قيادة الانتفاضة سوف ترفد مؤسسات الدولة بالقادة الذين سيتنافسون مع القادة الموجودين خارج الارض المحتلة، وان قادة الداخل سوف يدعمون شرعية موقفهم بسجلهم في الانتفاضة والاسهامات التي قاموا بها لانجاح العملية السلمية(١٨).

٤. دور الداخل كمصدر لتعزيز شرعية الخارج. وبسبب تحول الداخل الى الساحة الرئيسية للعمل الفلسطيني، وبسبب اهميته المتزايدة في نظر الاطراف المعنية بالمسألة الفلسطينية، فقد اصبحت قيادات فلسطينية خارجية تسعى الى الاستعانة بشخصيات او قيادات الداخل في مناسبات معينة لاضفاء الشرعية على ما تتبناه من قرارات. يشار في هذا السياق الى استدعاء القيادة الفلسطينية في تونس لقيادات محلية لاقناع مؤسسات وأجهزة صنع القرار الفلسطيني بجدوى مواقف او وجهات نظر معينة. وبسبب تعاظم اهمية الداخل وبالتالي دور القيادات الوطنية المحلية، وخاصة بعد الانتفاضة وقرار المشاركة في المفاوضات، وبعد تعرف شخصيات وقيادات الداخل على قيادات الخارج، شعرت بعض قيادات الداخل بتميزها في مجالات عدة عن قيادات في الخارج من حيث الامكانات الذاتية والقدرة على الاداء، مما أدى الى اسقاط الهالة التي احيطت بها القيادات الخارجية او بعضها. وبالطبع يتوجب النظر الى هذا الأمر في سياق مجمل التطورات التي تمر بها الساحة الفلسطينية وتبدل المراحل والاولويات والظروف والتداخلات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

سادسا: اعادة تهيئة دور الاردن فلسطينيا

اذا كان الفلسطينيون قد توصلوا الى قناعة او قرار بضرورة قيام علاقة شراكة مع الاردن، فقد اصبح من الضروري او الطبيعي ان يعيدوا تهيئة أنفسهم وموقفهم من الاردن وكذلك المساعدة في اعادة تهيئة الدور الاردني بشكل متقبل لدى الفلسطينيين. ان ارتباط حل المشكلة الفلسطينية بدور اردني، أكان ذلك اثناء المرحلة الانتقالية، ام المرحلة النهائية للتسوية، هو الذي اوجب اعادة تهيئة دور الاردن فلسطينيا، ومن مظاهر اعادة التهيئة هذه ما يلي :

١- اقتراب منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها من الاردن والتنسيق المتواصل مع حكومته والمشاركة في المفاوضات العربية-الاسرائيلية بوفد اردني-فلسطيني مشترك. وقد ازال تشكيل الوفد المشترك الى حد بعيد الخط الفاصل بين الشخصيات الفلسطينية الموالية اساسا للاردن وتلك الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢- التغير الذي طرأ على موقف فصائل م.ت.ف. من الاردن، وخاصة تلك التي كانت تكن العداء لنظام الملك حسين. فقد اصبحت هذه الفصائل تؤيد اقامة علاقة مع الاردن. ويقوم زعماء هذه الفصائل الآن بزيارة الاردن بشكل منتظم، كما يعقدون اللقاءات مع الملك حسين او مسؤولين آخرين في الحكومة الاردنية. ويقيم بعض قادة هذه الفصائل في الاردن بشكل مستديم.

٣- عودة بروز نفوذ الشرائح الموالية للاردن في الارض المحتلة. فمن غير المنطقي ان تسعى منظمة التحرير الفلسطينية الى اقامة كونفدرالية او اية علاقة اخرى مع الاردن دون ان يعزز ذلك دور الاتجاه او الجماعات او الشخصيات الموالية للاردن في الارض المحتلة. من ناحية اخرى اسهم تدهور الاوضاع في الارض المحتلة على اصعدة مختلفة في السنوات الأخيرة للانتفاضة، وكذلك انسداد آفاق التسوية المؤدية الى الاستقلال الوطني، الى ترحم الكثيرين من ابناء الضفة الغربية على فترة الحكم الاردني قبل عام ١٩٦٧. لقد جعلت الاوضاع السائدة الفلسطينيين في الارض المحتلة اكثر استعدادا وتهيؤا لاعادة النظر في الموقف السلبي من اقامة علاقة ما مع الاردن. وقد اسهم فك الارتباط الاردني بالضفة الغربية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨ في توفير امكانية لوضع اساس جديد لاية علاقة اردنية-فلسطينية مستقبلية.

٤- ومن المظاهر الأخرى التي تشير الى اعادة تهيئة الدور الاردني فلسطينيا ما تنشره الصحف الفلسطينية المحلية في المناسبات المختلفة من رسائل تهنئة الى الملك حسين، الأمر الذي يعكس حجم التوجه الايجابي نحو الاردن. يشار في هذا السياق الى الرسائل الموجهة على صفحات الصحف المحلية مهنئة بشفاء الملك من المرض اثر العملية الجراحية التي اجراها في الولايات المتحدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢. وكان لزيارات بعض الوفود المهنئة من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن فلسطينيي عام ١٩٤٨ الى الاردن نفس الأثر من اعادة تهيئة لدور الاردن فلسطينيا. كما كان لاستضافة الملك حسين للسيد ياسر عرفات في الاردن لاغراض العلاج والنقاهة بعد حادثة الطائرة اثر ايجابي في نفوس الفلسطينيين. وأخيرا عكس

الاستقبال الرسمي الذي لقيه الرئيس الفلسطيني من الملك حسين اثناء زيارة الاول للاردن في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٢ تحسنا ملحوظا في العلاقات بين الاردن وفلسطين.

سابعا: تراجع عملية التحول الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

من الاتجاهات البارزة في المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة تراجع عملية التحول او التغيير الاجتماعي. لقد تأثرت هذه العملية في الماضي ايجابيا بتجربة الكفاح المسلح والنضال الوطني ودور الاطر السياسية في تعبئة وتنظيم جماهير الشعب. ولكن عملية التحول الاجتماعي لم تأت نتيجة لخطة او استراتيجية محددة أو مدروسة أو مدركة ذات جدول اعمال اجتماعي، بل اقتصرت على الآثار المصاحبة للنضال الوطني والعوامل المجتمعية الفاعلة الأخرى. كما تأثرت عملية التحول الاجتماعي في ما بعد بالانتفاضة الشعبية التي شكلت تتويجا للتفاعل وللعلاقة الجدلية بين النضال الوطني وعملية التغيير الاجتماعي. ان تعثر تجربة الكفاح المسلح وانخفاض وتيرة النضال الوطني والتراجع النسبي للانتفاضة احدث تراجعا في عملية التحول الاجتماعي. ومن مظاهر هذا التراجع استمرار الوجود الفاعل والقوي للعلاقات التقليدية والابوية المتمثلة في تأكيد الانتماءات والممارسات العشائرية والحمائلية والعائلية، وانسحاب هذه العلاقات بدرجات متفاوتة على بنية الفصائل الوطنية والعلاقات الوطنية بشكل عام. وكانت مثل هذه العلاقات قد تراجعت في الماضي امام العلاقات الافقية الناجمة عن الانتماء الى الفصائل الوطنية ومنحها الولاء، وما نجم عن ذلك من تعزيز لدور منظمات المجتمع المدني ومؤسساته.

وفي ظل غياب او تراجع سلطة الاحتلال نتيجة للانتفاضة، وافتقاد الفصائل الوطنية لآليات دائمة وفاعلة لملء الفراغ الناجم على صعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية، تعزز دور العلاقات العائلية والعشائرية ودور الوجهاء في هذا المجال. فقد جرى الاعتماد بشكل مكثف في أماكن مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة على دور الشخصيات العشائرية والعائلية التقليدية في فض النزاعات وحسم الخلافات الناشئة بين المواطنين. وكان الدور الذي لعبته الفصائل الوطنية في هذا المجال محدودا. فهذه الفصائل لم تؤسس لنفسها شرعية السلطة الثورية التي يمكن الاستناد اليها عند القيام بمثل هذا الدور. ومن ناحية اخرى فقد افقدتها حملات المطاردة من سلطات الاحتلال،

والنزعات الفئوية لهذه الفصائل، القدرة على تطوير آليات للتفاعل مع الجماهير واكتساب المصداقية والثقة الكافية التي تؤهلها لحل المشاكل اليومية لهذه الجماهير. أما الاتجاه الديني، فقد استند الى شرعيته الدينية وقام باعمال الاصلاح الاجتماعي، وبذلك عزز دوره المحافظ في المجتمع.

ومن ناحية اخرى ظل المرأة الفلسطينية في عملية التحول الاجتماعي هامشيا للغاية، اذ ان الطابع الوطني والسياسي والفئوي طغى ايضا على معظم النشاطات او المهام الأخرى التي كان من الممكن ان تقوم بها المرأة في مجالات التحول الاجتماعي. ولم تتطرق الاطر النسائية القائمة، وربما عن ادراك ولاسباب موضوعية، الى الجانب الاجتماعي من نضالات المرأة الفلسطينية. واقتصرت المناداة بمنح المرأة قدرا اكبر من التحرر والمساواة على اصوات نسوية محدودة.

وصاحب التراجع في عملية التحول الاجتماعي عودة بروز دور الشخصيات السياسية التقليدية التي عادت لتحتل مكانة مرموقة مع الشخصيات الوطنية في بعض مجالات العمل السياسي، او تعزيز مثل هذا الدور. ورافق ذلك بروز شريحة من محدثي النعمة (nouveau riche) ممن اصابوا الثراء خلال سني الاحتلال. سعى هؤلاء الى لعب دور وطني او سياسي، وقد جرى بالفعل استيعاب بعضهم في اطر العمل الوطني، وتمتع آخرون بغطاء وطني بعد ان كانوا موقع نقد او تحقير.

وربما عكست الطريقة التي تم بها تشكيل الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية ما اصاب عملية التحول الاجتماعي من تراجع، حيث ان الكفاءة لم تكن الاعتبار الاساسي في اختيار اعضاء الوفد. فالاعتقاد السائد في اوساط الشعب هو ان اعتبارات جهوية أو عائلية أو اعتبارات الولاء شكلت المعيار الأهم في تشكيل هذا الوفد الذي لم يجر انتقاء جميع اعضائه بناء على قدراتهم او خبراتهم السياسية او التفاوضية.

خاتمة

وفي الختام لا بد من التأكيد بأن المسؤولية الوطنية تحتم على الفلسطينيين مواجهة واقعهم وتفحصه بشكل موضوعي ومسؤول حتى لا يأخذهم الزمن او ازدحام الاحداث على غفلة. ان التشخيص الواعي للواقع سيساعد على تكريس جوانبه الايجابية وعلاج ما هو سلبي.

ويجب التأكيد ايضا ان الشعب الفلسطيني برصيده النضالي التاريخي، وقضيته العادلة، وتضحياته التي لا تضاهى، وقدراته الخلاقة لقادر على اعادة الحيوية لحياته الوطنية والسياسية. فجميع حركات التحرر والشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها تتعرض للمحن، ولكن الشعوب التي تمتلك مقومات البقاء تنتصر في النهاية.

* * *

الهوامش

١. عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧ (بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٩)، ص. ٥٤.

2. Sari Nuseibeh, "The Continuation of the Status Quo", Al-Fajr, August 9, 1987 pp. 5-6

3. Sari Nuseibeh, "The Options Facing the 19th PNC: A Crtical Appraisal", Middle East International, October 7, 1988, pp. 15-17.

٤. من مظاهر هذا الانفصام مثلا شعار جداري يقول : "الحكم الذاتي مطلب وطني" كتب الى جواره شعار آخر يقول : "الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين". والجدير بالذكر هو ان الشعارين موقعان من قبل حركة فتح.

٥. انظر المقالة التي كتبها الدكتور أحمد حرب بعنوان "ازمة الوعي الابداعي في الثقافة الفلسطينية"، القدس ١٩٩٢/٩/١١. ص. ٩. توضح هذه المقالة الانفصام الابداعي والادراكي الذي يعاني منه الكاتب الفلسطيني.

٦. "أبو مازن في حديث شامل مع الشرق الأوسط : لا يوجد امامنا خيار سوى الاستمرار في المفاوضات"، القدس، ١٩٩٢/٥/٢٠.

٧. انظر على سبيل المثال لا الحصر :

Shumuel Katz, "An Admirable Ally of the Arabs", The Jerusalem post, May 15, 1992, p. 6A.

٨. القدس، ١٩٩٢/٥/١٨.

٩. مقابلة شخصية مع المستشار مأمون الهضيبي، احد قادة الاخوان المسلمين في مصر، القاهرة، ١٩٩٢/٥/٣.

١٠. د. حيدر عبد الشافي، "هل هي سلبيات الانتفاضة ام انها ازمة الحركة الوطنية"، القدس، ١٩٩٢/٥/٢٩.

١١. لمزيد من المعلومات وان هذه الظواهر او بعضها، انظر غازي ابو جياب، "تأملات في واقع الانتفاضة الراهن"، القدس، ١٩٩٢/٥/١٠.

١٢. القدس، ١٩٩٢/٥/٢٩.

١٣. انظر بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الصادر في الارض المحتلة في ١٩٩٢/٦/٤ بعنوان "انتصاب قامة الشعب وحده يمنع هلاك نضالنا الوطني المعاصر".

١٤. توالي البيانات الصادرة عن كل من حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وحركة الجهاد الاسلامي التأكيد على معارضة الحركتين للمفاوضات وادانة المشاركين فيهم ودعوتهم للانسحاب منها.

١٥. "من له اذن فليسمع"، البيادر السياسي، العدد ٤٨٨، ١٩٩٢/٣/٢١.

١٦. باسم عيد، "ملاحظات لمن يهمه الأمر : من الاراضي المحتلة الى المجلس المركزي الفلسطيني . . . هل تسمعونا ! ! !"، الفجر، ١٩٩٢/٥/١٠.

١٧. "بيان صادر عن المؤسسات والفعاليات الوطنية في محافظة الخليل"، القدس، ١٩٩٢/٩/٢٦.

١٨. Salamah Abdullah, "Who Will be the Leaders of Tomorrow's 0Palestine?", Al-Nashra Al-Istratijiyya, The Jerusalem Center for Strategic Studies (Maqdes), No. 3., September 1992, p. 8.

* * *